



٤٤١ يوماً على العدوان..

المقاومة تكبّد الاحتلال الصهيوني خسائر.. والأخير مستمر بجرائمه

أعلنت مصادر إعلامية يوم الجمعة أن غارات جوية معادية استهدفت مخيم جباليا ومشروع بيت لاهيا شمالي القطاع، سبق ذلك استهداف ٤ وإصابة آخرين في قصف استهدف منزلاً في حي الصبرة جنوبي مدينة غزة. كذلك، ارتقى شهيدان بقصف طائرات الاحتلال منزلاً في محيط منطقة المغربي في الحي نفسه، كما قام جيش الاحتلال بنسف مباني سكنية في مدينة رفح جنوبي القطاع.

وأطلقت الكيانات المتمركزة بمنطقة الخلفاء بمخيم جباليا نيراناً كثيفة، تجاه منازل الأهالي بتل الزعتر شمال القطاع. هذا وارتكب الاحتلال مجزرة بحق عائلة في حي الدرج وسط مدينة غزة، وقصفت زوارق الاحتلال الحربية منطقة الموصي غرب مدينة رفح.

ولليوم الـ ٧٧ تواليًا، يرزح شمال غزة تحت حصار وتجويع صهيوني وسط قصف جوي ومدفعي عنيف، وعزل كامل للمحافظة الشمالية عن غزة. وتواصل قوات الاحتلال لليوم الـ ٥٧ تعطيل عمل الدفاع المدني قسراً في مناطق شمال قطاع غزة بفعل الاستهداف والعدوان الصهيوني المستمر، وبيات آلاف المواطنين هناك بدون رعاية إنسانية وطبية.

وفي هذا السياق، أكد الناطق باسم الدفاع المدني في غزة محمود بصل تسجيل أكثر من ٥٠ شهيداً بغارات للاحتلال منذ فجر الخميس، وقال إن الاحتلال يستهدف مدارس تأوي آلاف

النازحين المدنيين، وما يقوم به جنون وعلى العالم أن يستفيق وأن يقول كفى.

نهب صهيوني للمساعدات

بدورها، قالت الأمم المتحدة إن الاحتلال الصهيوني يستخدم النظام الذي تفرضه على دخول المساعدات الإنسانية سلاحاً في قطاع غزة. وأشار جورجوس بتروبولوس رئيس مكتب غزة الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن الكيان الصهيوني متردد في فتح نقاط عبور جديدة لزيادة المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

وأوضح أن قوافل المساعدات الإنسانية توجه إلى معبر كرم أبو سالم الحدودي، حيث تتعرض هناك لخطر النهب. ولفت المسؤول الأممي إلى أن معظم عمليات النهب للمساعدات الإنسانية تتم في المناطق التي تسيطر عليها قوات العدو.

وتابع "مطالينا بشأن إدخال المساعدات إلى غزة لم تتم تلبية، والمسؤولون الصهاينة يرفضون كل الحلول العملية التي تقدمها".

النائب فياض: المرحلة تستدعي الترقب.. وأنا لمتربون

من جانب آخر رأى عضو كتلة الوفاء للمقاومة في لبنان النائب الدكتور على فياض أن ثمة أسئلة كثيرة تطرح في هذه المرحلة، نتيجة التحولات الكبرى التي عصفت بالمنطقة، ونتائج العدوان

على لبنان. وقال: «إسرائيل» تُعيد على اعتداءاتها على سورية ولبنان، وهي تتلقى غطاءً دولياً؛ لأن لا أحد يحرك ساكناً، أو يُقبل على إزالتها من الدول الغربية، كما أن المؤسسات الدولية تقف عاجزة من دون أي تأثير». وقال فياض: «إن ما يجري يؤكد في الحقيقة نظرية المقاومة للاحية التهديد «الإسرائيلي» الذي لا يقف عند حدود، فالكيان الصهيوني ليس نجعة مسالمة، بل ذئب كاسر متوحش يمعن في القتل والتوحش والخراب، من دون الحاجة لأي ذرائع. وعلى هذا الأساس، نرى هذا الإمعان في الاعتداءات على القرى الجنوبية وجرف الأحياء وتدمير البيوت والدخول إلى مناطق عجز «الإسرائيلي» عن الوصول إليها في الاشتباكات مع المقاومة، هذا فضلاً عن الاستهدافات بالمسيرات والغارات الحربية».

كلام النائب فياض جاء خلال الاحتفال التكريمي الذي أقامه حزب الله للشهيد

السعيد على طريق القدس حسين علي رمال في حسينية الزهراء (ع) في بئر حسن، بحضور عدد من الفعاليات والشخصيات البلدية والثقافية والاجتماعية وعدد من العلماء وعوائل الشهداء وحشد من الأهالي. كما أكد النائب فياض أن: «المقاومة لا تنجر إلى مواجهة الخروقات والتعديت عسكرية، لأن أولويتها هو الانسحاب الصهيوني من أرضنا من دون إعطائه أي ذرائع لتجاوز مهلة الستين يوماً، ولأننا نراعي وضع أهلنا الذين يحتاجون إلى إيواء وإعادة إعمار ولململة آثار الحرب، ولأننا نريد أن تأخذ الإجراءات التنفيذية دورهما في حماية الأرض وصون السيادة بالاستناد إلى ورقة الإجراءات التنفيذية للقرار ١٧٠١، ونحن فعلاً نريد لها أن ينجحنا في ذلك».

أضاف: «هذه تجربة جديرة بالاختبار وطنياً كي نقيم نتائجها، كما كان يطالب العديد من القوى السياسية، لأن ما يهمننا هو حماية السيادة الوطنية بزا وبحرًا وجوًا، لأننا لا نؤمن بأن أدوات حماية السيادة هي الشعب والجيش والمقاومة. وما يهمننا هو النتيجة، وهذا ما ستظهره المرحلة المقبلة، لأن لبنان ليس لقمة سائغة ولا أرضاً سائبة، وأن كلّ عدوان يتعرض له يجب أن يواجه بكلّ الوسائل الكفيلة بحمايته من دولته وكلّ مكوناته».

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

أكثر من ٥٠ شهيداً بغارات للاحتلال الصهاينة يستهدفون مدارس النازحين

الأمم المتحدة: الاحتلال يستخدم نظام المساعدات الإنسانية سلاحاً بغزة

الناصب فياض: المرحلة تستدعي الترقب.. وأنا لمتربون

من جانب آخر رأى عضو كتلة الوفاء للمقاومة في لبنان النائب الدكتور على فياض أن ثمة أسئلة كثيرة تطرح في هذه المرحلة، نتيجة التحولات الكبرى التي عصفت بالمنطقة، ونتائج العدوان

السعيد على طريق القدس حسين علي رمال في حسينية الزهراء (ع) في بئر حسن، بحضور عدد من الفعاليات والشخصيات البلدية والثقافية والاجتماعية وعدد من العلماء وعوائل الشهداء وحشد من الأهالي. كما أكد النائب فياض أن: «المقاومة لا تنجر إلى مواجهة الخروقات والتعديت عسكرية، لأن أولويتها هو الانسحاب الصهيوني من أرضنا من دون إعطائه أي ذرائع لتجاوز مهلة الستين يوماً، ولأننا نراعي وضع أهلنا الذين يحتاجون إلى إيواء وإعادة إعمار ولململة آثار الحرب، ولأننا نريد أن تأخذ الإجراءات التنفيذية دورهما في حماية الأرض وصون السيادة بالاستناد إلى ورقة الإجراءات التنفيذية للقرار ١٧٠١، ونحن فعلاً نريد لها أن ينجحنا في ذلك».

أضاف: «هذه تجربة جديرة بالاختبار وطنياً كي نقيم نتائجها، كما كان يطالب العديد من القوى السياسية، لأن ما يهمننا هو حماية السيادة الوطنية بزا وبحرًا وجوًا، لأننا لا نؤمن بأن أدوات حماية السيادة هي الشعب والجيش والمقاومة. وما يهمننا هو النتيجة، وهذا ما ستظهره المرحلة المقبلة، لأن لبنان ليس لقمة سائغة ولا أرضاً سائبة، وأن كلّ عدوان يتعرض له يجب أن يواجه بكلّ الوسائل الكفيلة بحمايته من دولته وكلّ مكوناته».

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

السعيد على طريق القدس حسين علي رمال في حسينية الزهراء (ع) في بئر حسن، بحضور عدد من الفعاليات والشخصيات البلدية والثقافية والاجتماعية وعدد من العلماء وعوائل الشهداء وحشد من الأهالي. كما أكد النائب فياض أن: «المقاومة لا تنجر إلى مواجهة الخروقات والتعديت عسكرية، لأن أولويتها هو الانسحاب الصهيوني من أرضنا من دون إعطائه أي ذرائع لتجاوز مهلة الستين يوماً، ولأننا نراعي وضع أهلنا الذين يحتاجون إلى إيواء وإعادة إعمار ولململة آثار الحرب، ولأننا نريد أن تأخذ الإجراءات التنفيذية دورهما في حماية الأرض وصون السيادة بالاستناد إلى ورقة الإجراءات التنفيذية للقرار ١٧٠١، ونحن فعلاً نريد لها أن ينجحنا في ذلك».

أضاف: «هذه تجربة جديرة بالاختبار وطنياً كي نقيم نتائجها، كما كان يطالب العديد من القوى السياسية، لأن ما يهمننا هو حماية السيادة الوطنية بزا وبحرًا وجوًا، لأننا لا نؤمن بأن أدوات حماية السيادة هي الشعب والجيش والمقاومة. وما يهمننا هو النتيجة، وهذا ما ستظهره المرحلة المقبلة، لأن لبنان ليس لقمة سائغة ولا أرضاً سائبة، وأن كلّ عدوان يتعرض له يجب أن يواجه بكلّ الوسائل الكفيلة بحمايته من دولته وكلّ مكوناته».

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

السعيد على طريق القدس حسين علي رمال في حسينية الزهراء (ع) في بئر حسن، بحضور عدد من الفعاليات والشخصيات البلدية والثقافية والاجتماعية وعدد من العلماء وعوائل الشهداء وحشد من الأهالي. كما أكد النائب فياض أن: «المقاومة لا تنجر إلى مواجهة الخروقات والتعديت عسكرية، لأن أولويتها هو الانسحاب الصهيوني من أرضنا من دون إعطائه أي ذرائع لتجاوز مهلة الستين يوماً، ولأننا نراعي وضع أهلنا الذين يحتاجون إلى إيواء وإعادة إعمار ولململة آثار الحرب، ولأننا نريد أن تأخذ الإجراءات التنفيذية دورهما في حماية الأرض وصون السيادة بالاستناد إلى ورقة الإجراءات التنفيذية للقرار ١٧٠١، ونحن فعلاً نريد لها أن ينجحنا في ذلك».

أضاف: «هذه تجربة جديرة بالاختبار وطنياً كي نقيم نتائجها، كما كان يطالب العديد من القوى السياسية، لأن ما يهمننا هو حماية السيادة الوطنية بزا وبحرًا وجوًا، لأننا لا نؤمن بأن أدوات حماية السيادة هي الشعب والجيش والمقاومة. وما يهمننا هو النتيجة، وهذا ما ستظهره المرحلة المقبلة، لأن لبنان ليس لقمة سائغة ولا أرضاً سائبة، وأن كلّ عدوان يتعرض له يجب أن يواجه بكلّ الوسائل الكفيلة بحمايته من دولته وكلّ مكوناته».

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

وشدّد النائب فياض على أن: «هذه المرحلة تستدعي الترقب، وأنا لمتربون»، لافتاً إلى أن جوهر القرار ١٧٠١ هو حماية السيادة اللبنانية وبسط سلطة الدولة، وإن جوهر ورقة الإجراءات التنفيذية هو الانسحاب الصهيوني واحترام سيادة الدولة اللبنانية. ففي المرحلة الماضية لم يلتزم العدو بالقرار ١٧٠١، ولغاية اللحظة لم يلتزم بالعدو بورقة الإجراءات التنفيذية، وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وهي مسؤوليات جسيمة لا تحتمل التهاون.

عودة عشرات الأسر النازحة إلى منازلها في ولاية سنار بالسودان

بدأ نازحون سودانيون بالعودة إلى منازلهم بولاية سنار في أقصى جنوب البلاد، وذلك بعد أن استعاد الجيش السوداني السيطرة على أجزاء منها، ويقدر عدد الذين بدأوا بالعودة ١٠٥ أسرة.

وسط مشاعر من الفرح والترقب، بدأ نازحون من مدينة بورتسودان في العودة أدرابهم إلى الديار التي نزحوا عنها مجبرين لدى دخول قوات الدعم السريع إلى مدينة سنجة وما حولها في ولاية سنار منتصف يونيو الماضي، ورغم أن الأسر العائدة في الفوج الأول والبالغ عددها ١٠٥ أسرة قد تعرضت منازلها للنهب والتخريب، إلا أنها أثرت العودة إلى الديار للبدء من جديد بدلاً من حياة النزوح القاسية. وقال صديق أحمد وهو نازح من مدينة سنجة بولاية سنار: شعورنا هو أن نرجع إلى بيوتنا، لو نمرض نريد أن نكون في بيتنا لأن الراحة الأساسية في البيت، فقدنا كل أعوان



وأعشار لكن البيوت قاعدة. ولا توجد إحصائيات رسمية للنازحين الذين تستضيفهم مدينة بورتسودان، لكن السلطات الحكومية أكدت عزيمتها لتسيير رحلات منتظمة لإعادة كافة الراغبين في العودة إلى ديارهم في مختلف أجزاء البلاد والتي حررها الجيش السوداني، وسط تأكيدات بأن إستعادة المزيد من المناطق بات وشيكاً. وقال وزير الرعاية الاجتماعية السوداني أحمد آدم بخيت: تحررت ولاية سنار وولاية الجزيرة والخرطوم وكردفان وكلها ستحرران شاء الله. جئنا نودعكم ونقول أن ربنا يحفظكم، وسلموا على الأهل هناك، ولكننا بيد واحدة نقدم البلاد. وأدت الحرب في السودان المستمرة منذ منتصف أبريل من العام الماضي إلى نزوح أكثر من ١١ مليوناً إلى المدن الآمنة في ولايات شمال وشرق البلاد، تم تهجيرهم من منازلهم في الخرطوم ودارفور وكردفان ولايات الجزيرة وسنار. لم ينقطع أمل العودة إلى الديار الذي طالما كان يراود هؤلاء الناس لإنهاء معاناتهم مع رحلة الزوح المحفوفة بالكثير من المصاعب والتحديات في ظل أوضاع إنسانية قاسية ظلت تواجه النازحين لنحو ٢٠ شهراً على اندلاع الحرب في البلاد.

الواقع الخدمي في دمشق.. انهيار في بعض القطاعات

ارتفاع سعر المحروقات يرفع أجور المواصلات

خلال الأيام القليلة الماضية، عادت وسائل النقل تدريجياً إلى العمل بفضل توفر المحروقات في المحطات. ومع ذلك، شهدت أجور النقل ارتفاعاً كبيراً، فقد ارتفعت كلفة ركوب الحافلة الصغيرة (الميكروباس) من ألف ليرة إلى ما بين ٤ و٥ آلاف ليرة سورية. ويعود هذا الارتفاع إلى إيقاف جميع المخصصات المرتبطة بوسائل النقل. لكن ارتفاع أجور النقل أدى في المقابل إلى تحفيز السائقين للعودة إلى العمل، نظراً للجدوى الاقتصادية الجديدة التي جعلت عملهم أكثر ربحية. رفع أجور المواصلات بنسبة تصل إلى ٣٥٠٪ أثر بشكل كبير على الأهالي، فقد زادت كلفة التنقل اليومية بشكل يفوق قدرة العديد من الأسر، ما زاد من أعبائهم المعيشية في ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى. هذا الارتفاع الحاد أجبر البعض على تقليص استخدام وسائل النقل العامة أو البحث عن بدائل أقل كلفة.



توغل صهيوني في ريف القنيطرة السورية وتنديد شعبي في درعا

الأوضاع قريباً بمجرد وصول شحنات الفيول اللازمة لتشغيل محطات التوليد. في المقابل، تغيب الكهرباء بشكل كامل عن بعض أحياء دمشق بسبب تعرض الأكيال الرئيسية للسرقة. وبالنسبة إلى القطاع الصحي، فقد استمرت جميع المستشفيات الخاصة في دمشق استمرت في تقديم خدماتها دون توقف. أما المستشفيات العامة فقد تعرضت لانهايار مفاجئ، وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي منشورات، تدعو أصحاب التخصصات الطبية للتوجه إلى المستشفيات لسد هذا العجز الكبير. حيث قدم أطباء أسنان وطالبات مدرسة التمريض، دعماً حيوياً للمشافي الحكومية. كما أسهمت جمعيات المجتمع الأهلي ومتطوعون مديريون على الإسعافات الأولية في سد الفجوة. إضافة إلى ذلك، تطوع طلاب الدراسات الطبية للعمل كصيادلة لتلبية احتياجات المرضى. وكان المدير الطبي لمستشفى الموساة الجامعي الدكتور عمار الراعي قال إنّ انقطاع الاتصال وانتشار الفوضى في العاصمة أدى إلى تراجع عدد الممرضات في المستشفى إلى ١٠ فقط من أصل ٨٠٠، مما شكل تحدياً كبيراً في تقديم الخدمات الصحية الأساسية. إلى جانب نقص الكوادر، تواجه المستشفيات العامة عجزاً

اليومية. وما يزال الحصول على الاحتياجات اليومية في دمشق يشكل تحدياً مستمراً للأهالي، بدءاً من ارتفاع أسعار المحروقات، مروراً بأزمات الكهرباء وتراجع الخدمات الصحية، وصولاً إلى ارتفاع تكاليف النقل والخبز. وأفادت مصادر محلية سورية، بأن مادي المازوت والبنزين باتا متوفرين حالياً، إلا أن بعض المناطق لا تزال تعاني من نقص في الإمدادات. وأشارت إلى أن البيع لم يعد يتم عبر نظام «البطاقة الذكية»، في حين أن أسعار المحروقات لم تشهد تغييرات كبيرة بالنسبة للفئة غير المشمولة بالدعم، والتي تمثل الشريحة الأكبر من المواطنين. وما يزال المازوت والبنزين يباعان على البسطات المنتشرة على الأرصفة، ويبلغ سعر اللتر نحو ٢٢ ألف ليرة سورية (ما يعادل ١,٤٦ دولار أميركي). في حين حدد ثمن تبديل إسطوانة الغاز بـ ١٨٠ ألف ليرة إلا أن السعر يصل عند بعض المعتمدين إلى أكثر من ٢٠٠ ألف ليرة سورية.

ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية

بعد أكثر من عشرة أيام على سيطرة المعارضة المسلحة على السلطة في سوريا، بدأت ملامح الواقع الجديد تتكشف في العاصمة. وتواجه دمشق كما باقي المدن والمحافظات السورية تحديات ضخمة تتمثل في استعادة أدنى مقومات الحياة

الوزير الخارجية العراقي يُحذّر من انفلات الوضع في معسكر «الهل»

حذّر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية العراقية فؤاد حسين من خطورة هروب عناصر تنظيم «داعش» الإرهابي من السجون، وانفلات الوضع في معسكر «الهل» الواقع بالقرب من الحدود السورية العراقية. وذكر بيان لوزارة الخارجية أنّ حسين قد أجرى اتصالاً هاتفاً مع وزير الدولة للشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البريطاني هاميش فالكونر، والذي عبّر، بحسب البيان، عن: «سعادته بنتائج اجتماعات العقبة التي شاركت فيها بريطانيا»، مؤكداً: «أهمية استمرار هذه الاجتماعات ضمن الإطار نفسه لمتابعة الوضع في سورية ورصد التطورات هناك».

كما أعرب فالكونر عن: «قلق بلاده إزاء احتمال وقوع تصادم مسلح بين بعض التنظيمات المسلحة وقوات «سورية الديمقراطية»، مشدداً على أن: «الوضع في سورية لا يتحمل المزيد من القتال الداخلي». من جانبه، أشار حسين إلى أن: «تنظيم داعش الإرهابي يُعيد تنظيم صفوفه، حيث استولى على كميات من الأسلحة نتيجة انهيار الجيش السوري وتركه لمخازن أسلحته، ما أتاح للتنظيم توسيع سيطرته على مناطق إضافية». كما حذّر الوزير العراقي من: «خطورة هروب عناصر داعش من السجون، ومن انفلات الوضع في معسكر الهول، وانعكاس ذلك على الأمن في سورية والعراق»، مؤكداً ضرورة بناء العملية السياسية السورية على أساس مشاركة ممثلي جميع المكونات، مشدداً على أهمية تقديم المساعدات الدولية المستدامة للشعب السوري.

في المقابل، تغيب الكهرباء بشكل كامل عن بعض أحياء دمشق بسبب تعرض الأكيال الرئيسية للسرقة. وبالنسبة إلى القطاع الصحي، فقد استمرت جميع المستشفيات الخاصة في دمشق استمرت في تقديم خدماتها دون توقف. أما المستشفيات العامة فقد تعرضت لانهايار مفاجئ، وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي منشورات، تدعو أصحاب التخصصات الطبية للتوجه إلى المستشفيات لسد هذا العجز الكبير. حيث قدم أطباء أسنان وطالبات مدرسة التمريض، دعماً حيوياً للمشافي الحكومية. كما أسهمت جمعيات المجتمع الأهلي ومتطوعون مديريون على الإسعافات الأولية في سد الفجوة. إضافة إلى ذلك، تطوع طلاب الدراسات الطبية للعمل كصيادلة لتلبية احتياجات المرضى. وكان المدير الطبي لمستشفى الموساة الجامعي الدكتور عمار الراعي قال إنّ انقطاع الاتصال وانتشار الفوضى في العاصمة أدى إلى تراجع عدد الممرضات في المستشفى إلى ١٠ فقط من أصل ٨٠٠، مما شكل تحدياً كبيراً في تقديم الخدمات الصحية الأساسية. إلى جانب نقص الكوادر، تواجه المستشفيات العامة عجزاً

اليومية. وما يزال الحصول على الاحتياجات اليومية في دمشق يشكل تحدياً مستمراً للأهالي، بدءاً من ارتفاع أسعار المحروقات، مروراً بأزمات الكهرباء وتراجع الخدمات الصحية، وصولاً إلى ارتفاع تكاليف النقل والخبز. وأفادت مصادر محلية سورية، بأن مادي المازوت والبنزين باتا متوفرين حالياً، إلا أن بعض المناطق لا تزال تعاني من نقص في الإمدادات. وأشارت إلى أن البيع لم يعد يتم عبر نظام «البطاقة الذكية»، في حين أن أسعار المحروقات لم تشهد تغييرات كبيرة بالنسبة للفئة غير المشمولة بالدعم، والتي تمثل الشريحة الأكبر من المواطنين. وما يزال المازوت والبنزين يباعان على البسطات المنتشرة على الأرصفة، ويبلغ سعر اللتر نحو ٢٢ ألف ليرة سورية (ما يعادل ١,٤٦ دولار أميركي). في حين حدد ثمن تبديل إسطوانة الغاز بـ ١٨٠ ألف ليرة إلا أن السعر يصل عند بعض المعتمدين إلى أكثر من ٢٠٠ ألف ليرة سورية.